

اقليمية. انهم يدركون ان بداية المفاوضات ليست مثل نهايتها... ويدركون جيداً ان هناك مسارات كثيرة التعرّج، عقبات وضغوط... ويدركون أسس ديناميكية هذا المسار، ولا يجهلون انه، بعد بدئه، لن يكون هناك مفرّ من تسوية...» (ابراهيم تامير، «خطة البداية»، يديعوت احرونوت، ١٩٨٩/٧/٥).

وعلى حلبة الصراع بين المعسكرين، حظي كل معسكر بدعم معنوي من خارج الليكود، سواء في الداخل أو في الخارج. فقد رأّت صحيفة «عل همشمار» (١٩٨٩/٧/٢) في قرار وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، ابعاد ثمانية فلسطينيين دعماً لموقف شامير في مواجهة معارضيه. كتبت: «ان رابين، احد زعماء حزب العمل، يهّب، الآن، لنجدة شامير، وتزويده بالذخيرة في المواجهة داخل مركز الليكود، قائلاً: نحن نبعدهم؛ نبعد قادة م.ت.ف. المحليين، دون الالتفات الى موقف الولايات المتحدة». ومن الخارج، بعث البيت الابيض برسالة شخصية من الرئيس الاميركي، جورج بوش، الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، عبر فيها عن تأييده لاسرائيل ولبادرة الانتخابات. وأكد بوش التزام الولايات المتحدة تجاه أمن اسرائيل والسير قدماً باتصالات تؤدي الى تسوية شاملة. وعلّق مراسل الصحيفة في الولايات المتحدة على ذلك بـ «ان احد الاسباب لتوقيت الرسالة هو اهتمام الادارة الاميركية بمساعدة رئيس الحكومة، شامير، عشية انعقاد مركز الليكود» (هآرتس، ١٩٨٩/٧/٢).

في المقابل، حصل شارون وانصاره، أيضاً، على دعم مواز من الداخل، ومن الخارج. فقد كتبت عضو الكنيست، غيئولا كوهين (هتحياه)، مقالة أكدت فيها خطورة مشروع شامير: «عندما تعلن م.ت.ف. انها تنتظر اعلان موقفها الى ما بعد عقد مركز الليكود، فانها تدرك لماذا تفعل ذلك. وعندما يتمنى عضو الكنيست، يوسي ساريد، النجاح لمبادرة شامير، ويتعهد دعمها، فانه، أيضاً، يدرك ما يقوله. كذلك شامير يدرك لماذا. وليس هناك مثله من يدرك ذلك جيداً ويعي المخاطر الكامنة في بداية مشروعه، الذي سمّي باسمه. غير ان شامير يقول: 'ليس المشروع هو المهم، المهم هو أنا'... وأضاف شامير: لو اقترحت علي هذه الخطة من قبل المعراخ،

الليكود كله... أما سير التكتل باتجاه شارون، فيعني ان الحزب منسلخ عن الواقع، وسيره وراء شامير يعني انه سيضطر الى التخلي عن المبادئ، خطوة بعد خطوة» (عل همشمار، ١٩٨٩/٧/٣).

كذلك، أكد على جوهر هذا الصراع الوزير ايهود اولرت، حين اعتبر «ان خطة كامب ديفيد الاصلية، التي اقترتها حكومة اسرائيل والكنيست، وفقاً لاقتراح مناحيم بيغن، كانت، وتبقى، الاساس للمسارات السياسية الحكومية. لم يرد فيها، بشكل واضح، ان القدس لن تتجزأ؛ ولا تقرّ بأن سكانها العرب لن يشاركوا في انتخابات قيادة الحكم الذاتي؛ كما لا ترفض مراقبة دولية على عملية الانتخابات؛ ولا تتطرق الى قضايا كثيرة ذات علاقة بايديولوجية الليكود. وعلى الرغم من هذا كله، لم يتردد اسحق موداعي واريئيل شارون، في حينه، عن تأييدها دون أي تحفظ. لم يطالبا بوضع بعض 'الدعائم' لها خشية انحراف محتمل؛ وحتى، الآن، يرفعانها شعاراً للسياسة المرغوبة... ان التحليل الجاد لمبادرة شامير يظهر انها لا تتضمن أي عيب من العيوب التي يردّونها؛ بل العكس هو الصحيح، فمنذ خرجت الحكومة الاسرائيلية بمبادرتها السياسية تحسّنت مكانة اسرائيل الدولية بشكل ملحوظ. وقد عبّر رئيس الولايات المتحدة، ووزير خارجيته، اضافة الى ٩٥ سناتوراً و٢٣٥ عضو برلمان، عن تأييدهم الحازم لها. كذلك وافقت عليها رئيسة وزراء بريطانيا؛ وهكذا فعل الرئيس الفرنسي ورئيس الحكومة الاسبانية ورؤساء دول أخرى كثيرة...». وختم اولرت قائلاً: «ان عدم ثقة الوزراء الثلاثة ليس في الخطة السياسية، وانما في رئيس الحكومة؛ وان المسألة تتعلق بالشخص المناسب لقيادة الليكود والدولة...» («اقتراح ثقة»، يديعوت احرونوت، ١٩٨٩/٧/٥).

وعلّق آخر على النقاش الايديولوجي الدائر داخل الليكود، فكتب: «ان الخيار الحقيقي المطروح، الآن، على اسرائيل هو امّا سلامة 'ارض - اسرائيل الكاملة' او السلام. فالوزراء الثلاثة، ليفي وشارون وموداعي، يرفضون التنازل عن ارض - اسرائيل الغربية؛ لذا، ليست مستغربة معارضتهم لمشروع شامير - رابين، ولكل مشروع آخر لا يعارض، من حيث المبدأ، وبوضوح، تقديم تنازلات